

الحدث

مدريد في مواجهة مجهولة الأفتق:

كاتالونيا تستقل.. إلى حين؟

دخلت إسبانيا في المجهول. هذا ما يمكن استخلاصه من الأحداث المتسارعة التي وقعت. أمس، في هذا البلد، بدءاً من إعلان كارليس بديغومونت استقلال كاتالونيا، مروراً بتأكيد ماريانو راخوي أنه سيعيد الشرعية إلى تلك المنطقة، وقراره في وقت متأخر من مساء أمس، إقالة بديغومونت وحكومته والدعوة إلى إجراء انتخابات في 21 كانون الأول المقبل



مدريد: كان اليوم حزينا وطنيا خلاله اللمعقول (أ ف ب)

الاستفتاء حول الاستقلال، الذي نظم في 1 تشرين الأول، رغم حظر القضاء الإسباني له (وتبقى هذه العقوبة سارية). وطالب، الآن، بسلطة ممارسة كل الصلاحيات المالية في شق الموازنة والضرائب لضمان ألا يذهب أي من المال الذي يُحصل من الضرائب المحلية، أو من المبالغ التي تحولها مدريد إلى المنطقة، لتمويل جهود الانفصال. ويريد راخوي تولي «مهمات حكومة إقليم كاتالونيا في مجال الاتصالات والخدمات الرقمية». إلا أن ما كان قد حذر منه العديد من المحللين قد يكون السبب وراء إعطاء حكومة كاتالونيا ثلاثة أيام للتراجع عن الاستقلال، ذلك أن تطبيق المادة 155 من الدستور الإسباني ستكون دونه عقبات كثيرة، منها ما يتطرق من الواقع الكاتالوني، وغيرها ما يتأتى من الواقع الإسباني الراهن. وفي هذا السياق، أشارت صحيفة «إل بانيس» إلى أنه «إذا كان من الصعب إعلان (المادة 155)، فإن تطبيقها سيكون مستحيلاً»، وذلك باعتراض أحد كبار المسؤولين الإسبان، ما يوضح عدم اليقين الذي شعر به ماريانو راخوي، في ما يتعلق بفعالية الإجراء الذي كان يطمح من خلاله أن يعيد النظام الدستوري إلى تلك المنطقة. ولم يكن من الواضح ما إذا كان بالإمكان تطبيق هذه المادة التي لم تطبق سابقاً، إذ إن الصحيفة أشارت في هذا المجال إلى «المقاومة السلبية والمقاومة الفاعلة» التي قد تطبقها الحكومة الكاتالونية. «المشكلة الحقيقية في ما يتعلق بإقالة حكومة بديغومونت، هي المقاومة التي يمكن أن يفعلها موظفون عامون، كباراً وصغاراً»، على حد تعبير الصحيفة. أما النوع الآخر من المقاومة، فيمكن أن يتظاهر في تظاهرات ضخمة واحتجاجات لعرقلة تطبيق المادة 155. من جهة أخرى، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى راخوي تكمن في أن «الدولة الإسبانية غير موجودة فعلياً في كاتالونيا، وهذه مشكلة هيكلية». وكما تشرح جامعات برشلونة الأمر، فإن «حضور الدولة الإسبانية في المنطقة هو اسمي بحت، ومحصور بمكتب الضرائب. فالأمن الاجتماعي». فضلاً عن ذلك، فإن «قوة الدولة الإسبانية أسطورية أكثر منها فعلية»، تضيف الصحيفة، موضحة أنه «علاوة على الأزمة الكاتالونية، تمر الحكومة الإسبانية بأزمة سلطة ووظيفة، وذلك بسبب تحويل السلطات إلى المناطق، وانتهاج سياسة الخصخصة».

(الأخبار)

فيما طلب راخوي إمكان استبدال عناصر شرطة كاتالونيا إذا لزم الأمر، «بعناصر من قوات أمن الدولة»، أي الشرطة الوطنية والحرس المدني.

وسبق أن وضعت الحكومة مالية الإقليم تحت الوصاية في أيلول، في محاولة. لكن من دون جدوى. لمنع إجراء

مشكلة راخوي هي ان الدولة الإسبانية غير موجودة فعلياً في كاتالونيا

رفض أوروبي وأميركي

توالى مواقف الدولية والأوروبية المعارضة لإعلان استقلال كاتالونيا، والمشددة على «وحدة إسبانيا». بينما أكد رئيس المفوضية الأوروبية جان - كلود يونكر أن الاتحاد الأوروبي ليس بحاجة إلى «مزيد من التصدعات»، أعلنت ألمانيا عدم اعترافها بإعلان إقليم كاتالونيا استقلاله من جانب واحد، وفق ما صرّح به المتحدث باسم المستشار الألمانية أنجيلا ميركل. وفي باريس، أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، «دعمه الكامل» لرئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي، من أجل «احترام» دولة القانون في إسبانيا، في موقف كررته بريطانيا. أميركياً، رأّت وزارة الخارجية أن كاتالونيا «جزء لا يتجزأ من إسبانيا»، معربة عن دعمها لإجراء انتخابات لإبقاء البلاد «قوية وموحدة».

وصلت الأزمة بين كاتالونيا ومدريد، أمس، إلى ما هو متوقع تبعاً لمسار الأحداث والتطورات التي وقعت منذ التصويت على استقلال الإقليم، في الأول من تشرين الأول، إلى يوم أمس. وضع رئيس الحكومة الكاتالونية كارليس بديغومونت، الكرة في ملعب رئيس الحكومة الإسبانية ماريانو راخوي ومجلس الشيوخ، من خلال الإعلان أخيراً استقلال الإقليم، بعدما كان قد أذعن عن الإبداء الصريح بذلك في أكثر من مناسبة.

اجتمع البرلمان الكاتالوني وأصدر قراراً بقيام «الجمهورية الكاتالونية بوصفها دولة مستقلة وسيدة (دولة) قانون، ديمقراطية واجتماعية». ثم أذّن النواب النشيد الانفصالي، وهتفوا «تحيا كاتالونيا»، فيما احتفل عشرات الآلاف من مؤيدي الانفصال بقرار البرلمان بالتصفيق والهتاف.

وبمعزل عن النيات المعلنة لدى راخوي وغيره من المسؤولين الإسبان، وضع الإعلان الكاتالوني الحكومة المركزية أمام أمر واقع كانت تعدّ له، محاولة في الوقت ذاته تفاديته. وقد تبدّى ذلك في إهمال المحكمة الدستورية حكومة الإقليم، ثلاثة أيام لتعليق الاستقلال، على الرغم من أن مجلس الشيوخ كان قد فوّض إلى حكومة مدريد فرض الحكم المباشر على الإقليم، بعد دقائق على إعلان الاستقلال. مدريد «ستعيد الشرعية» في كاتالونيا، هذا ما أكده راخوي عبر موقع «تويتتر». وفي وقت متأخر من مساء أمس، أعلن راخوي في ختام جلسة مجلس الوزراء إقالة بديغومونت وحكومته ودعا إلى انتخابات في الإقليم، مبرراً بأن «هذه الخطوات الأولى التي نقوم بها لمنع الذين كانوا مسؤولين حتى الآن (السلطة التنفيذية الكاتالونية) عن مواصلة تصعيد العصيان». وأضاف «نحن كإسبان كان اليوم حزينا، طغى خلاله اللمعقول على القانون ودمر الديمقراطية في كاتالونيا». وتابع بالقول إن الوضع «محرز ومؤلم ومقلق»، وتابع مؤكداً في الوقت نفسه أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة «لا تهدف إلى تعليق الحكم الذاتي (وفق المادة 155 من الدستور) بل إلى إعادة القانون والوفاء في كاتالونيا».

وقبل مجمل هذه التطورات التي من المتوقع أن تأخذ إسبانيا نحو مواجهة مجهولة الأفتق، كانت النيابة العامة الإسبانية قررت توجيه تهمة العصيان إلى بديغومونت، ومن المتوقع أن تتخذ المحكمة قراراً بشأن قبول التهمة ضده، فيما يعاقب القانون الإسباني على جريمة «العصيان» بالسجن مدة تصل إلى 30 عاماً. ومن بين الإجراءات الأخرى التي أعلن عنها راخوي، إقالة مدير الشرطة الإقليمية الكاتالونية وممثلي الحكومة الكاتالونية في مدريد وبروكسل وإغلاق «الممثلات» الكاتالونية في العالم باستثناء بروكسل. وعلاوة على إقالة جميع أعضاء حكومة إقليم كاتالونيا، قال راخوي إن مهمات حكومة كاتالونيا ستؤولها «هيئات تؤسسها الحكومة الوطنية لهذه الغاية»، لكن «مبدئياً من قبل الوزارات (الوطنية)، ما دام هذا الوضع الاستثنائي مستمراً». وبموجب الإجراءات التي كانت المقترحة، سيصبح جهاز شرطة منطقة كاتالونيا «موسوز ديسكودارا»، الذي يضم 16 ألف عنصر، تحت سلطة مدريد مباشرة،

Post) الممولة من جهات غربية، ملفاً يحذر أوروبا والولايات المتحدة من خطر تجاهل مشروع «الحزام والطريق» الصيني، معلنة مشاركة هونغ كونغ في اتفاقات «طريق الحرير». رسالة الصحيفة إلى الغرب كانت أنه لا يمكنهم ترك الصين تفعل ما تشاء، كما أنهم ليس بإمكانهم منعها أو منافستها، وخاصة في ظل أوضاعهم الاقتصادية والسياسية؛ «إذاً، لا بد لهم من أن يشاركوا الاستثمار».

عودة من المستقبل

بحكم ظهورها كأنها تملك مناعة ضد الأزمات الآتية من الولايات المتحدة وارتفاع نموها على مدى عقود، ومع تحولها من مستعمرة إلى الاقتصادي الثاني في العالم، أصبحت الصين في العقود الماضية موضوع نظريات وروايات عدة تتنبأ بأن «المستقبل صيني». ولكن تتخذ بعض هذه النظريات مساراً غريباً قد يبدو كأنه أقرب إلى الخيال العلمي من نظرية واقعية. يرى هؤلاء أن «حدثاً ما» يتشكل وراء الواجهة المتمثلة بزعيم قوي يحذو بشعبية كبيرة، ودولة قوية تجدد فرض سلطتها المركزية في الداخل، واقتصاد دائم النمو تطرحه كنموذج بديل للنموذج الليبرالية الإمبريالية.

يطرح الفنان الصيني لورينس ليك في وثائقي بعنوان «Sinofuturism» هذا «الحدث» على أنه «خيال علمي بات موجوداً فعلياً»، مستقبل لا يركّز ليك على الواقع السياسي الحالي للصين، بل على واقعها «الافتراضي»، زاهبا في الاتجاه نفسه الذي يتخذه ماركس في قوله باستقلال الرأسمالية عن رغبات وتحكم البشر، الذين لا يشكلون فيها إلا «روابط ذات وعي» في المنظومة. وينظر ليك لذكاء اصطناعي، لكبان مستقل، يسمى الصين، لا علاقة له بالصين كدولة أو اقتصاد، أو منظومة إنتاجية مباشرة، بل يولد من «حتمية» زاهبا نحو «اندماج المجال البيولوجي بالمجال التكنولوجي» نتيجة سرعة وتفاقم التطور إلى حد خروجه عن طور أي سلطة بشرية مهما كانت قوية.

لقاء جدد خلاله دانفورد تحذيرات الولايات المتحدة بالرد على «أي استفزازات جديدة». وقال البيان إن دانفورد «أكد على أن أي هجوم من جانب كوريا الشمالية سيواجهه برد سيكون ساحقاً وفعالاً باستخدام القدرات العسكرية الكاملة للولايات المتحدة».

وخلال الشهر الماضي، أرسلت الولايات المتحدة قاذفات حلقية فوق المياه الواقعة شرقي كوريا الشمالية في استعراض للقوة. وستنشر البحرية الأميركية ثلاث حاملات طائرات في المحيط الهادئ خلال الأيام المقبلة للمشاركة بـ«مناورات مقررة منذ وقت طويل».

وكان الرئيس الأميركي قد هدد في خطاب له الشهر الماضي أمام الأمم المتحدة بتدمير كوريا الشمالية، إذا دعت الضرورة لحماية الولايات المتحدة وحلفائها. ورغم هذه اللمحة، يقول المسؤولون في البيت الأبيض إن ترامب يتطلع إلى «حل سلمي»، لكن كل الخيارات، بما في ذلك الخيارات العسكرية، مطروحة على الطاولة.

(الأخبار، رويترز)

في العقود الماضية فلا تتحدد لها وجهة واضحة، ولا بنية محددة، إذ ينظر إليها الغربيون على أنها «الأخر المستحيل» غير القابل للامتصاص في شبكتهم الاقتصادية، والثقافية، والمعرفية. أما الصين، فتطمح اليوم إلى تصدير نموذجها الاقتصادي والإنتاجي إلى العالم عبر مشاريع استثمارية في البنى التحتية لدول آسيوية وأفريقية وأوروبية. ووصف جين بينغ في أيار الماضي هذه «الإمبريالية ذات الخصائص الصينية» كآلتي: «في سعينا لتنفيذ مشروع الحزام والطريق،

يتحول النموذج الاقتصادي للبلاد من إنتاجي إلى استهلاكي خدماتي

لن تطأ أقدامنا السبيل القديم، سبيل الصراعات بين الأعداء، بل سنخلق نموذجاً جديداً للتعاون والمنافع المشتركة»، مضيفاً «علينا أن نبني هيكلاً مفتوحاً للتعاون، وأن نساعد وننمّي اقتصاداً عالمياً مفتوحاً». أيضاً، شدد الرئيس الصيني على أن بلاده مستعدة لإطلاع الدول المشاركة على خبرتها في الإنماء، وأنها «لن تتدخل في شؤون تلك الدول الداخلية». كما ختم بأنه «لا يهيم إن كانت الدول آسيوية أو أوروبية أو أفريقية أو من الأمريكتين، كلها شريكة في بناء الحزام والطريق». وتأكيداً لقدرتها على تحقيق أهدافها، دعا «الصديق القديم» للصين ووزير الخارجية الأميركي السابق، هنري كيسنجر، في كلمة ألقاها في أيلول الماضي في جامعة كولومبيا، الغرب إلى تقبل الصين التعاون معها في مشروع «الحزام والطريق» وفي «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، في حين يبتدل مركز النقل في العالم. تردد هذا الموقف في هونغ كونغ أيضاً حيث نشرت منذ مدة صحيفة «South China Morning

مع نظيره الكوري الجنوبي، الجنرال كيونغ دو جيونغ، في

